ردّ ظن الشارحين ان قصد تزاد ابتداء القسم الثالث وهو غلط لان زيادتها فيما ذكرنا ردما حذف في
الكلمة وهذه ثمة القسم الثاني لعرض العامل قال الشارحون ان الزيادة اما حرف التانيث او الالف التي
اما كلمة براسها كعلقى او لا والتي اما مدة او لا فهذه اربع اقسام فتوهمن ان المذكورات من اقسام الزيادة
وهو غلط لانه تقدم ان البحث من التاء بحث رد المحذوف والبحث عن المقصورة والممدودة والمركب بالتبعية
والمناسبة مع تاء التانيث في اعتبار الحذف والاثبات فكان جميع ذلك من تتمة القسم الثاني بالضرورة وهو
ظاهر على المدرك قصد وعريب مبتدا بتقدير حذف المضاف قصد شاذ خبره اي مثل نحو
عريب وعريس شاذ لعدم رد تاء التانيث فان قلت انها مذكران ايضا فلا وجه للحكم بالشذوذ قلت
ان الكلام على تقدير التانيث لانه المقصود دون المذكر قصد بخلاف الرباعي اي يرد التاء والمقدرة
في مصغر العلقى كما تقدم بخلاف الرباعي كذئب فانها لم ترد فيه لانها فيه بمنزلة الحرف الخامس من الخماسي
فلا بد من حذفه تخفيفا قال بعض المتصرين ان الحرف الرابع يقوم مقام التاء فلو اعيدت
تلزم اجتماع النائبين وهو غلط لان التاء مقدرة لا تنافي ملا يكون مرادا بتقديره او نقصه ان
التاء علامة التانيث ولام الكلمة لا يكون علامة له او نقصه انها زائدة على الكلمة واللام غير
زائدة فلا يكون مقصودة اما بتقدير او نقصه ان التاء من الجمع العلامة وهو لا يمنع فعلم انه
غير مقدر او نقصه ان التانيث الحقيقي ثابت وهو المدرك بالضرورة قصد وقد مدة مبتدا
قصد شاذ خبره ان ربما كان القياس في المؤنث الرباعي عدم رد التاء المقدرة كان قد يدل
وورثة في تصغير القدم ووراء من الشواذ لمخالفة القياس قال ابن الانباري انما رد التاء لرفع اللبس
بين المذكر والمؤنث لان القدام يطلق ويراد به سيد القوم وهو بهذا الاعتبار مذكر ويطلق ويراد به
الجهة وهو بهذا الاعتبار مؤنث وكذلك الوراء لانه يطلق ولد الولد وهو بهذا الاعتبار مذكر ويطلق
الجهة وهو بهذا الاعتبار مؤنث قيل الزم الشذوذ لتاكيد والمبالغة لاصل معناه للزوم فيها النظر فيه
قيل للتنبيه على ان اصل المرئوس كسبعي الواو في الفرد قصد مخفف فان قلت
كيف نص ما حليت بها كالمعرة والزلزلة قلت وجب حذفها استثقالا على الاصح فان قلت
من المعلوم ان الدخيل في الثاني في كلم الانفعال كانت كالمركب فلا وجه للحذف قلت
ان التصغير رد الشيء الى اصله ومن المعلوم ان ما قبل التاء لا يعرف الاعراب فلا يقوم على الاصل

قصد وحذف عطف على قصد وتزاد عطف جملة فعلية عليها اي وتحذف الف التانيث في المصغر
بشرطين احدهما ان يكون مقصورا وثانيهما ان يكون غير الرابع كحبيلى في حبلى اسم رمل وحبيلى
في حولايا اسم مكان والبها اشار بقصد المقصورة غير الرابع اما الاول فلان الممدود لا يحذف
بحال كما سيجيء ان شاء الله تعالى واما الثاني فلانها بمنزلة تاء التانيث ومن المعلوم انها تحذف كما
تقدم وانما قال غير الرابع لانها لو كانت رابعة كحبلى فانها تثبت كما كانت التانيث واعلم انه
اذا صغر حولايا حذفت الالف او لا فصار حولاي ثم قلبت الالف ياء لكسرة اللام ثم ادغمت في
الياء فصار حويلي مصغرا فعلوات العلة فان قلت قيد الالف بالتانيث غير موجه
لانها اذا كانت غير رابعة حذفت سواء كانت للتانيث او لا قلت جوابه من وجهين
احدهما انه من باب التغليب اذ الكلام في المؤنث فكان اللفظ خاصا والمعنى على العموم وثانيهما
انها اذا كانت للتانيث حذفت مكان غيرها او لا به فان قلت لا وجه للحذف اذ لا يقصد
بتصغيره رعاية اوزان المصغر كما في الرابع قلت جوابه من وجوه الالف الحمل على التانيث
بالتاء كما تقدم الثاني للحمل على غير التانيث الثالث رعاية اوزانه قيل من قبل الترخيم وهو بالاول
اولى منه نظرا لان الترخيم جائز وحذفها من اللوازم قصد وتثبت الممدودة عطف على قصد
وتحذف اي اذا صغر الممدود من المؤنث تثبت همزته رعاية لها وفرقا بينها وبين غيرها كحمراء
فان قلت قد تقدم ان ما بعد ياء لا يكسر في التي التانيث علم انه لم يحذف فلا يحتاج الى بحثه ثانيا
قلت ان البحث عنها ثمة باعتبار رعاية اوزانه لا غير وههنا باعتبار الاثبات والتغيير للحذف
قصد تبدل الثاني نصب على المصدر الفرض اي تثبت الممدودة مثل تبدل الجزء الثاني من المركب كبعلبك
واعلم ان البحث المقصور والممدود والمركب من القسم الثالث ذكر تتمة للقسم الثاني لما تقدم من
وجه التشبيه قصد والمدة مبتدا قصد الواقع صفته بعد كسرة تتعلق بها بالظرفية قصد
تنقلب ياء خبره قصد ان لم يكن فعل شرط والجزاء محذوف لدلالة ما تقدم عليه تقديره ان لم يكن
المدة ياء قلبت ياء كما نوع من القسمين الاولين شروع في القسم الثالث وهو ما فيه الوزان وهو
ارجع القسم لان الوزان اما مدة او لا والثاني اما حرفي على ما ذكره المصنف فهذه اقسام لانها
اما متحدة او لا والثاني اما زائدة على اثنين او لا فهذه ثلثة اقسام وا[illegible]

شاك القسم الاول قصد

لهيب ان الترخيم الصرفي قسمان ولهب لازم وغير لازم فاندفع الاشكال

واذا عرفت هذا فعلى